عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

«الدفاع الأميركية» توجه تهمة التآمر لمعتقل عراقي في غوانتانامو

واشنطن ـ أ.ش.أ: وجهت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) رسميا امس تهمة «التآمر وقيادة أشخاص آخرين» في سلسلة هجمات بأفغانستان الى معتقل عراقي في سجن غوانتنامو. ونقل راديو «سوا» الامريكى عن البنتاغون في بيان صدره امس قوله «إن المعتقل عبدالهادي انضم الى تنظيم القاعدة عام 1996»، مضيفا أن المعتقل كان يلعب دورا مهما كحلقة وصل لتنظيم «القاعدة» مع طالبان وتنظيم القاعدة في العراق وفروع أخرى، مشيرا الى أنه نقل في أبريل الماضى الى غوانتانامو. ويشير ممثلو الادعاء إلى أن عبد الهادي موّل وأشرف على كل عمليات «القاعدة» ضد القوات الأميركية والمتحالفة في أفغانستان وباكستان من مارس 2002 حتى عام 2004.وأشار البيان الى انه «كلف أخيرا من أسامة بن لادن بالتوجه الى العراق لتولي دور قيادي في حركة التمرد التي خاضتها القاعدة هناك».

أكد أن التظاهرات أدت إلى إخلاء الفنادق المجاورة للميدان بنسبة 80٪

أردوغان بعد إخلاء «تقسيم» بالقوة: لن نتسامح بعد الآن مع المتظاهرين

جانب من إجلاء الشرطة التركية للمتظاهرين من ساحة تقسيم أمس (رويترز)

إسطنبول ـ وكالات: استخدمت حكومة تركيا امس القوة ضد المتظاهرين، حيث اجبرت قوات الشرطة المحتجين على اخلاء ساحة تقسيم في اسطنبول، عشية لقاء رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان المعلن مع ممثلين لهم، في تصميم على انهاء الاحتجاجات السياسية غير المسبوقة التي تهز تركيا منذ 12 يوما، واكد اردوغان امام نواب حزبه العدالة والتنمية ان حكومته لن تبدي «اي تسامح» بعد الآن حيال المتظاهرين.

كما اعلن في كلمته الاسبوعية عن مقتل شخص رابع منذ بدء الازمة وهو متظاهر توفي متأثرا بجروح اصيب بها قبل ايام في انقرة.

واكدت وسائل الاعلام التركية مستندة الى تسجيلات فيديو ان القتيل اصيب بعدة طلقات مصدرها شرطي، الامر الذي لم تؤكده السلطات.

وتدخلت قوى الامن بكل عتادها في ساحة تقسيم مركز حركة الاحتجاج وطردوا مئات المحتجين الذين امضوا فيها ليلتهم باستهدافهم بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ومدافع المياه.

وبعد ثلاث ساعات من المناوشات تمكنت قوى الامن من ابعاد المحتجين من وسط الساحة. وتمت سريعا ازالة الاعلام واللافتات التي انتشرت في مختلف انحاء تقسيم وكذلك التحصينات العشوائية التي اقيمت في مختلف الشوارع المؤدية الى الساحة.

محافظ إسطنبول: مشهد المتظاهرين شوه صورة بلادنا في العالم

نواب «العدالة والتنمية» ينتقدون المخابرات التركية لعدم تحذيرها الحكومة من المظاهرات

وقال أردوغان إن هناك عددا من الإرهابيين والمتطرفين مندسين وسط المتظاهرين الذين لا يأبهون بقضية الدفاع عن البيئة، وإنما هدفهم إثارة الفوضى وأعمال الشغب.

وأضاف أردوغان ـ في كلمته ـ أن الأوضاع المضطربة في ميدان «تقسيم» لا تزال مستمرة، معربا عن شكره وتقديره لمحافظ ومدير أمن اسطنبول لاتخاذ قرارات إنزال الشعارات المرفوعة على المباني المحيطة بميدان تقسيم وداخلها.

ونقلت شبكة «إن.تي.في» الإخبارية عن اردوغان قوله «إن المحتجين ينبغي أن يعلموا جيدا أن تظاهراتهم هذه أدت إلى إخلاء الفنادق المجاورة لميدان «تقسيم» بنسبة 80٪».وفي سياق متصل، أحرق متظاهرون سيارة شرطة وسط ميدان «تقسيم» بعد أن ألقوا قنبلة مولوتوف على إحدى سيارات الشرطة وألحقت بها أضرار مادية كبيرة، رغم تدخل فرق إطفاء الحريق.

وفي وقت سابق صباح امس برر محافظ اسطنبول حسين عوني موتلو اخلاء ساحة تقسيم بأن «مشهد المتظاهرين شوه صورة البلاد في العالم»، واستقبل المتظاهرون المتفاجئون بتدخل قوى الامن قرارات رئيس الحكومة بالاستغراب.

وصرح يلمز المتظاهر البالغ 23 عاما «هل يمكنكم تصديق ذلك؟ انهم يهاجمون تقسيم ويغرقوننا بالغاز هذا الصباح بعد ان اعلنوا مساء امس انهم سيتحاورون معنا»، وتابع «لن نتخلى عن الحديقة، يمكنهم ارسال آلاف الشرطيين ان ارادوا».

الى ذلك، اتهم عدد من نواب حكومة العدالة والتنمية جهاز المخابرات التركي جراء عدم تحذير الحكومة من المظاهرات فيما طالب الجهاز بالحصول على صلاحيات الشرطة للقيام بعمليات المداهمة والاقتحام.وذكرت صحيفة ميليت ان جدلا اندلع مجددا بالعاصمة أنقرة حول الضعف الاستخباراتي وبرزت تساؤلات بين نواب العدالة والتنمية واعضاء الحكومة التركية حول عدم تحذير الحكومة مسبقا من قبل المخابرات بصدد الاحتجاجات التي انتشرت في عموم المدن التركية.

واتهم عدد من نواب حزب العدالة والتنمية جهاز المخابرات التركي بايقاع الحكومة التركية في موقف عصيب.

بجاتو: قد نلجأ لـ «العدل الدولية» في أزمة سد النهضة

مرسي: لسنا دعاة حرب لكننا لا نسمح أبداً بأن يُهدد أمننا المائي

الرئيس مرسي متحدثا خلال المؤتمر الوطني للتعامل مع سد النهضة امس الاول (أ.ب)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس المصري د.محمد مرسي انه «اذا نقصت مياه النيل قطرة واحدة فدماؤنا هي البديل».

وشدد الرئيس د.مرسي في كلمته مساء امس الأول امام المؤتمر الوطني للحفاظ على حقوق مصر في مياه نهر النيل، على ان من يتصور ان شعب مصر يمكن ان ينشغل بتحدياته وما يواجهه بعد الثورة من مشاكل او تحديات اقتصادية، عن حماية حدوده ومائه وارضه «فهو واهم».

وقال الرئيس د.مرسي: «أبدا لا تقر عيوننا ولا يرتاح بالنا أبدا لو نقصت قطرة ماء واحدة من نهر النيل».

وقال د.مرسي ان الشعب المصري يمكن ان يصبر على كل شيء، إلا ان تهدد حدوده او ارضه او تمس كرامته او ان يعتدى على امنه او ان يهدد النيل شريان حياته.

وشدد على ان جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع ملف مياه النيل، قائلا «لسنا دعاة حرب لكننا لا نسمح أبدا بأن يهدد أمننا».

وقال د.مرسي «ان امن مصر المائي لا يمكن تجاوزه او المساس به على الاطلاق، لا نسمح بأن يمس امن مصر المائي».

وفي الشأن الداخلي، دعا الرئيس المصري الى مصالحة وطنية تشمل الجميع وترتكز على أزمة مياه النيل.

وقال د.مرسي الذي يواجه دعوات متزايدة بالتظاهر الحاشد ضده نهاية الشهر الجاري «أدعو لمصالحة وطنية شاملة تقوم على هذا الملف على وجه الخصوص ملف مياه النيل»، مضيفا «أنا مستعد ان اذهب للجميع من اجل مصلحة الوطن فرادى وجماعات».

وفي سياق متصل، أكد وزير الشؤون القانونية والبرلمانية المستشار حاتم بجاتو أن الحكومة المصرية جاهزة لكل الحلول وتقوم بجمع كل المعلومات الخاصة بالقضايا المائية، مشيرا إلى أن ذلك يتم حتى تتم الاستعانة به في حال الوصول الى محكمة العدل الدولية للتقاضي أمامها باعتبارها ضمن البدائل المطروحة للتعامل مع أزمة سد «النهضة» الإثيوبي.

وقال بجاتو خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده بمجلس الشورى أمس الأول، ان الأساس في تعاملنا مع دول حوض النيل منذ زمن طويل هو عدم الإضرار بأي دولة من الدول، بالإضافة إلى مبدأ القانون الدولي المتعلق بالأنهار الدولية، موضحا أنه في قضية السد لم تكتف الحكومة بما عرضته إثيوبيا على اللجنة الثلاثية ولكن استعنا بخبرائنا لمعرفة تأثير السد على كل شيء وذلك تحسبا للجوء إلى محكمة العدل الدولية كأحد البدائل.

وأوضح بجاتو أن الدولة لا تعتمد على المعلومات الاثيوبية فقط بل هناك دراسات جيولوجية قد توصلنا إلى اليقين بشأن المخاطر.

«الإنقاذ» تعتبر دعوة الرئيس لمصالحة وطنية «متأخرة جداً» و«الداخلية» تغلق جميع المعابر في سيناء قبل 30 يونيو

القاهرة ـ وكالات: أكد وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم ان الوزارة وضعت خطة أمنية شاملة لتأمين المظاهرات التي دعت إليها بعض القوى السياسية والثورية في 30 يونيو الجاري.

وقال وزير الداخلية ـ في تصريحات خاصة امس لوكالة أنباء الشرق الأوسط قبيل بدء ختام المؤتمر الـ 21 لمديري ورؤساء أقسام مكافحة المخدرات ـ إن الشرطة لن تتعرض من قريب أو بعيد للمتظاهرين خلال المظاهرات، مشيرا إلى أن دورها سيقتصر على تأمين المنشآت المهمة والحيوية باعتبارها ملكا للشعب.

وأضاف أن قوات الحرس الجمهوري هي المسؤولة عن تأمين قصر الاتحادية، حيث لن يتم نشر أي من قوات الشرطة بمحيط القصر، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن قوات الأمن لن تتدخل إلا في حالة وقوع اعتداء على قصر الاتحادية باعتباره أحد ممتلكات الشعب.

وحول ما تردد عن اعتزام نحو 50 ألف فلسطيني الدخول الى سيناء قبيل يومين من تظاهرات 30 يونيو، أكد الوزير أنه ليست هناك معلومات مؤكدة حول هذا الشأن، معلنا في الوقت نفسه عن إغلاق جميع المعابر من وإلى سيناء قبل بدء التظاهرات بوقت كاف.

من جهة أخرى، أعلنت حملة «تمرد» عن تشكيلها لجنة قانونية برئاسة نقيب المحامين سامح عاشور لتولي دراسة الموقف وتقديم استمارتها البالغ عددها ما يقرب من 13 مليون استمارة للمحكمة الدستورية العليا الأسبوع المقبل، وذلك لنقل السلطة من الرئيس د. محمد مرسي إلى هيئة المحكمة لحين إجراء انتخابات رئاسية.

ونقلت صحيفة «المصريون» عن منسق حركة «تمرد» حسن شاهين، قوله إن الحركة سترفع دعوى قضائية أمام المحكمة بناء على الاستمارات المقدمة لانتقال السلطة من الرئيس مرسي إلى هيئة المحكمة لحين إجراء انتخابات رئاسية.

وأضاف «هذه الخطوة يعقبها مباشرة النزول للشارع المصري والاعتصام في كل ميادينه لحين تنحي الرئيس»، مؤكدا مشاركة كل القوى والحركات الثورية.

بدوره، أعلن اتحاد شباب الثورة امس إطلاق مبادرة «بعد الرحيل» في مؤتمر صحافي عقده امس لدعوة جميع القوى السياسية للمشاركة في وضع تصور لما بعد مظاهرات 30 يونيو.

واوضح عضو الاتحاد زياد العليمي أن المبادرة لن تقصي أحدا وترغب في أن تكون للم الشمل وتوحيد الرؤية في المرحلة القادمة، وأنها مجرد دعوة لوضع خطة «ما بعد مرسي». في غضون ذلك، رفضت قيادات في جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة دعوة الرئيس مرسي في خطابه امس الاول إلى إجراء «مصالحة وطنية شاملة» في البلاد.واعتبر المتحدث باسم الجبهة خالد داود، في تصريحات صحافية، أن «وقت الدعوة إلى المصالحة الوطنية قد تأخر كثيرا، والمعارضة متمسكة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، باعتبارها الحل حتى تخرج مصر من سلسلة الكبوات التي تتعرض لها منذ تولي مرسي حكم البلاد».

من جانبه، رفض عضو الهيئة العليا بالمصريين الأحرار محمود العلايلي دعوة الرئيس مرسي للقوى السياسية للمصالحة، واصفا ذلك بالمماحكة، وأن مصلحة الوطن تتحقق برحيل الرئيس نفسه»، وأعرب القيادي في جبهة الإنقاذ محمد أبوالغار عن استعداده للحوار مع مؤسسة الرئاسة، شريطة «إجراء تعديل وزاري يشمل وزارتي الداخلية والثقافة، وعزل النائب العام طلعت عبدالله»، معتبرا إياها «شروطا مبدئية».

الانسحابات تشعل منافسة انتخابات إيران الرئاسية

طهران ـ كونا: مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات الرئاسية الايرانية في الرابع عشر من الشهر الجاري شهدت الساحة الانتخابية انسحابات من قبل بعض المرشحين زادت من شدة المنافسة، وجاءت الانسحابات كما كانت متوقعة منذ البداية بسبب تعدد المرشحين خاصة داخل التيار الاصولي للمنافسة بقوة من أجل حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين خلف المرشح الأوفر حظا حسب استطلاعات الرأي غير الرسمية التي يتصدرها في هذا التيار عمدة العاصمة طهران محمد باقر قاليباف وكبير المفاوضين النوويين سعيد جليلي.

وفي هذا السياق انسحب المرشح الاصولي غلام علي عادل لصالح الائتلاف الثلاثي الاصولي أو ما يعرف بـ«المبدئي» الذي يضم وزير الخارجية الاسبق علي اكبر ولايتي وعمدة العاصمة طهران والذي تميل الكفة لصالحه داخل هذا الائتلاف.

وقال عادل في بيان ان قرار انسحابه من السباق الرئاسي جاء بهدف تمكين احد مرشحي التيار المبدئي من الفوز بالانتخابات الرئاسية. ودعا عادل المواطنين الى «مراعاة المعايير التي حددها المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله علي خامنئي لانتخاب الرئيس القادم واختيار من يدافع عن خطاب الثورة الاسلامية وقيم مؤسسة الجمهورية الاسلامية التي وضعها الراحل الإمام الخميني وقائد الثورة الاسلامية آية الله علي خامنئي».

من جهته، عزا المرشح الاصلاحي محمد رضا عارف سبب انسحابه الى تلقيه رسالة من الرئيس السابق محمد خاتمي يدعوه فيها الى الانسحاب من السباق الانتخابي في اشارة الى انه انسحب عمليا لصالح رجل الدين حسن روحاني المقرب من الرئيسين السابقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي.

عرب إسرائيل يسعون إلى الاعتراف بهم كأقلية قومية

غزة ـ أ ش أ: تقدم نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي بمشروع قانون يطالبون فيه إسرائيل بالاعتراف بهم كأقلية قومية.وقال النائب د.جمال زحالقة أحد الموقعين على المشروع إننا «نسعى من وراء إقرار هذا القانون إلى الاعتراف بنا كأقلية قومية عربية داخل إسرائيل لها كل الحقوق المدنية الكاملة طبقا للمواثيق الدولية التي تقر ذلك».

وأضاف «في حال إقرار هذا القانون سيكون لفلسطينيي الداخل المحتل حق الاعتراف بهم وبلغتهم وديانتهم وإقامة كيان مستقل بهم».

وأوضح أن إحدى مواد مشروع القانون حملت عنوان «المؤسسات الوطنية» نصت على أن «أبناء الأقلية القومية العربية يستحقون أن يقيموا ويؤسسوا مؤسسات تمثيلية في كل مجال يوحدهم»، كما ان يقول المشروع «أبناء الأقلية العربية يستحقون تمثيلا مناسبا في كل مؤسسات الدولة ويستحقون تطوير وتنمية ثقافتهم، تقاليدهم وعاداتهم بشكل حر دون تدخل من جانب سلطات الدولة».

وأشار النائب زحالقة إلى أن مادة أخرى في المشروع تقول إن «إسرائيل تعترف بالصلة الخاصة للأقلية العربية بالشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية، وإنه في ضوء ذلك لن يقدم إلى المحاكمة مواطنون عرب يسافرون لزيارة سورية إلى المحاكمة». وعن مدى تقديره لموافقة نواب الكنيست، قال إن «كل التشريعات الإسرائيلية الحالية لا تعترف بفلسطيني الداخل المحتل»، مضيفا أن «هناك تعاطفا من نواب بالكنيست معنا».

وتابع «قبل سنوات رفضت صفقة المشاركة في كتابة القانون الإسرائيلي نعترف فيه بيهودية الدولة»، موضحا أن ذلك يعني التخلي عن فلسطين التاريخية وحق العودة للاجئين». وفي حال رفض الكنيست مشروع القانون، قال النائب زحالقة «لن نتوقف عن النضال في سبيل حقوقنا المشروعة وهذا يشجعنا على السعي مجددا الى إعادتها»، داعيا المجتمع الدولي إلى دعم فلسطينيي الداخل في ظل التعسف والاضطهاد الذي يمارس ضدهم.

يشار إلى أن القانون الإسرائيلي لا يعترف بالحقوق الجماعية للعرب من مواطني إسرائيل، بل على أساس الانتماء الديني.

دعوى قضائية تطالب مرسي بالاستفتاء على بقائه في منصبه وبجاتو يرد: لن يترك الرئيس الحكم إلا في 3 حالات فقط

القاهرة ـ وكالات: في الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات المطالبة باستقالة الرئيس المصري محمد مرسي، أكد وزير الشؤون القانونية والبرلمانية بالحكومة حاتم بجاتو أن هناك ثلاث حالات يمكن من خلالها أن يترك الرئيس منصبه.

وأشار بجاتو في تقرير بثه التلفزيون المصري الى أن هذه الحالات الثلاث تتمثل في: الخيانة العظمى، أو أن يرى الرئيس أن يحل مجلس النواب ويرفض الشعب في استفتاء الحل، أو في الحالة الثالثة المتمثلة في اتجاه إرادته للاستقالة.

وبين بجاتو أن الدستور لا يعرف ما يسمى بالانتخابات المبكرة لرئيس الجمهورية، و«هذا لفظ سياسي».

وحول ما طرحه مستشار الرئيس السابق للشؤون القانونية د.محمد جاد الله بإجراء استفتاء حول الانتخابات المبكرة للرئاسة، قال بجاتو: «اذا رأى الرئيس أن يجري استفتاء على بقائه في منصبه فهذا قراره وحده»، حسب ما جاء في التقرير.

وكان أحد المحامين قد اقام دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد الرئيس محمد مرسي بصفته، طالب فيها بإلزامه بإصدار قرار بدعوة الناخبين للاستفتاء على بقائه في منصبه كرئيس للجمهورية، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

وقالت الدعوى التي أقامها المحامي كمال العزايزي، إن نص المادة 150 من الدستور المصري تنص على أنه«لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح الدولة العليا».

وأضافت أن الرئيس أصدر إعلانا دستوريا في 21 نوفمبر 2011، بما يخالف الإعلان الدستوري الذي أتى به رئيسا للبلاد، كما خالف الرئيس طبقا لصحيفة الدعوى دستورا أقسم على احترامه أمام الشعب المصري كله. وأشارت الدعوى إلى أن المخالفات التي وقع فيها الرئيس تسببت في انقسام بالشارع المصري بين مؤيد له ومعارض.

«دستورية» الشورى توافق من حيث المبدأ على تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية

القاهرة ـ أ.ش.أ: وافقت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى من حيث المبدأ على تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، وستتم إحالتها للجلسات العامة للمجلس.

وقال عضو اللجنة النائب صبحي صالح في تصريحات للصحافيين بعد انتهاء أعمال الجلسة المغلقة للجنة امس، إن اللجنة انتهت من تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية بعد مراعاة التعديلات المطلوبة من المحكمة الدستورية، مشيرا إلى أن اللجنة تعد حاليا تقريرها بهذا الصدد لعرضه على الجلسات القادمة لمجلس الشورى.

وأوضح صالح أن أبرز التعديلات تتضمن تأجيل مسألة تصويت العسكريين حتى عام 2020، وحظر الدعاية القائمة على استخدام الشعارات أو الرموز الدينية أو غيرها والتي من شأنها تهديد الوحدة الوطنية أو الدعاية القائمة على التفرقة، فضلا عن السماح للمصريين بالخارج بالتصويت تحت إشراف قضائي كامل.

وأشار صالح إلى أن عقوبة انتهاك حظر الدعاية الانتخابية القائمة على التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو الجنس أو الأصل تم نقلها كما هي من القانون السابق، وهي المعاقبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.